مجلة المختار للعلوم الإنسانية 32 (1): 55-80، 2016

Research Article

Open Access

الحياة المعيشية للمجتمع العربي الليبي 1911-1939م

أحمد العبد صالح العبيدي

قسم التاريخ الحديث، كلية التاريخ والحضارة ، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية.

Doi: https://doi.org/10.54172/vd8pf983

المستخلص: إن دراسة التاريخ الاقتصادي لأي أمة يمثل جانباً حيوياً ومهما من الخبرة التاريخية، وأساساً لفهم الكثير من نتاجها وتراثها، وهو على أهميته لم يلق الاهتمام الذي يستحقه نتيجة انصراف بعض المؤرخين في كتاباتهم إلى التركيز على الجوانب السياسية والعسكرية، وهذا لا ينفي وجود بعض الإشارات متعددة الجوانب منها الجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى هذه المحاولة المتواضعة مساهمة منا في إضافة شيء إلى المكتبة العربية، وهي تتناول الحياة المعيشية للمجتمع الليبي منذ سنة 1911م وحتى عام 1939م، وتتمحور حول كفاح وجلد هذا المجتمع، وحفاظه على وطنه رغم الظروف الصعبة والقاسية. والهدف من هذه الدراسة دعوة الأجيال للنظر إلى ماضي هذا المجتمع وما بذله اباؤنا وأجدادنا من جهود كريمة صادقة واجهت بإصرار وعزم أكبر التحديات من قهر الاستعمار، وقسوة الطبيعة، استطاعوا من خلالها أن يحافظوا على وطنهم بما تمسكوا به من الوحدة والتكافل والوطنية. معتمدين على النشاط الزراعي والرعوي الذي كان يمثل أهم الحرف والموارد الرئيسة لغذائهم بالإضافة إلى بعض الصناعات التي يغلب عليها الطابع الفردي، ولم يدخل عليها أي تطور يذكر حتى سنة 1935م.

الكلمات المفتاحية: التاريخ الاقتصادي، الحياة المعيشية، المجتمع الليبي، النشاط الزراعي، الاستعمار.

Livelihood of the Libyan Arab Society 1911-1939 AD

Ahmed Al-Abd Saleh Al-Obeidi

Department of Modern History, Faculty of History and Civilization, Islamic University of Sayyid Muhammad bin Ali Al-Senussi

Abstract: Studying the economic history of any nation constitutes a vital and significant aspect of historical expertise, primarily for understanding many of its outcomes and heritage. Unfortunately, its importance has not received the attention it deserves due to some historians' focus on political and military aspects in their writings. However, this does not negate the existence of multiple references, including the economic aspect. This modest attempt aims to contribute something to the Arabic library by addressing the livelihood of the Libyan society from the year 1911 AD to 1939 AD. The purpose of this study is to urge generations to look back at the past of this society and the sincere efforts made by our ancestors, who faced challenges with determination and resolve, including colonial oppression and the harshness of nature. Through these efforts, they managed to maintain their homeland through unity, mutual support, and patriotism. They relied on agricultural and pastoral activities, which represented their main livelihoods and primary sources of sustenance, along with some individual-based industries that saw little development until 1935 AD.

Keywords: Economic history, Livelihood, Libyan society, Agriculture, Colonialism.

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ،provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة

حمداً لله الذي أرشد الإنسان إلى اقتباس شوارد الأخبار وشوّقه إلى الاطلاع على محاسن ومساوي الآثار والصلاة والسلام على سيدنا محمد المنزل عليه (كَذَلِكَ نَقُصُ عَلَيكَ مِن أَنبَآءِ مَا قَد سَبَقَ) وعلى آله وصحبه والفائزين بالسبق وبعد:

تتناول هذه الدراسة احد الموضوعات المهمة في التاريخ الحديث لليبيا، وخاصة الجانب الاقتصادي، وهو على أهميته لم يلق الاهتمام الذي يستحقه، بسبب انصراف العديد من المؤرخين في كتاباتهم إلى التركيز على الجوانب الدينية والسياسية، وهذا لا ينفي وجود بعض الإشارات الحضارية متعددة الجوانب منها الجانب الاقتصادي، وعلى أهميته لم تسد ثغرة دراسة التاريخ الاقتصادي. وهذه المحاولة المتواضعة مساهمة منا في إضافة شيء إلى المكتبة العربية في مجال التاريخ الاقتصادي، وهي تسلط الضوء على الحياة المعيشية للمجتمع الليبي.

وتهدف هذه الدراسة إلى دعوة الأجيال أن يطلوا من نافذة هذا الماضي المجيد على جهود كريمة صادقة واجهت بإصرار وعزم أقسى التحديات من قهر الاستعمار، وقسوة الطبيعة، واستطاعوا أن يحافظوا على وطنهم بما تمسكوا به وحرصوا عليه، من الوحدة والمحبة والتكافل والوطنية، والسخاء في بذل جهد لم يعرف الكلل. وارتياد أبواب الرزق في البر والبحر، والوصول بالدأب إلى الإتقان في صناعات رأوها حيوية لوجودهم.

لقد لفت انتباهي هذا الموضوع، وما صاحبه من معاناة وجلد وكفاح لهذا الشعب عبر سنوات بل عقود متوالية، فأردت أن الم شتاته، لكي يستفيد منه طلاب العلم، فضلا عن رغبتي واهتمامي بتاريخ ليبيا، وسأعتمد في دراسة هذا الموضوع على مضانه من مصادر ومراجع ومن أهمها:

1- سجلات المحاكم الشرعية في كل من بنغازي، وزليطن، ودار المحفوظات التاريخية ومركز جهاد الليبيين بطرابلس.
2- محمد الطيب الأشهب، برقة العربية أمس واليوم، مطبعة الهواري، القاهرة،1946م.
3- ن.أ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ترجمة عماد حاتم، مراجعة ميلاد المقرحي، مركز جهاد الليبيين، طرابلس.2005م.

وسأتبع عند كتابتي لهذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي: أي تحليل المعلومات والآراء التي طرحت حولها، ومن ثم ربط عناصر الموضوع بحيث يجعل منه وحدة متكاملة. ومن أهم الصعوبات التي واجهتني ضيق الوقت، وقلة المصادر والمراجع وان وجدة فهي في أماكن متباعدة، وسوء الأوضاع الأمنية التي تواجهها بلادنا في هذه الفترة. وقد اقتضت طبيعة البحث في هذا الموضوع أن يقع في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة؛ والمباحث هي كما يلي:

المبحث الأول: الزراعة في المجتمع الليبي.
المبحث الثاني: الثروة الحيوانية.
المبحث الثالث: الحرف والصناعات المحلية.
المبحث الرابع: النشاط التجاري.
ثم ختمه الدراسة بخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وأعقبتها بفهرس المصادر والمراجع.

إن الناظر بتمعن في مسيرة الإنسان العربي الليبي من خلال تاريخه الطويل تتجلى أمامه الظروف الطبيعية والاقتصادية والسياسية الصعبة والقاسية التي كان يعيشها الشعب الليبي، وما يصحبها من معاناة وجلد وكفاح عبر سنوات بل عقود متوالية، ورغم تلك الصعاب التي واجهت هذا الشعب إلا أنه نجح إلى حد ما في استزراع أرضه مع شح مياهها، ومن صنع حاجياته وأدواته بمواد أولية ووسائل متواضعة، وعبر الصحاري والقفار بدابته حتى مجاهل وأدغال أفريقيا الموحشة.

والجدير بالذكر أن الرحالة والمؤرخون يصفون المجتمع الليبي بأنه مجتمعٌ زراعي ورعوي. وكنه الأمر أن هذا الوصف لا يجافي الحقيقة إذا علمنا أن معظم المجتمع الليبي في تلك الحقبة كان يمتهن حرفتي الزراعة والرعي، في حين أن القسم الأعظم ممن كانت مهنته الصناعة أو التجارة يمتلك أرضاً يتفرغ للعمل بها في أوقات المواسم كالحرث والزرع والحصاد، وظل الليبي وفياً لأرضه، مفضلاً حريته الشخصية ولاسيما في ظل الظروف غير المستقرة.

من المعروف أن أسس الحياة الاقتصادية بليبيا تكمن في النشاط الزراعي والصناعي والتجاري، ومن أهم العناصر التي تشارك بصورة فعالة في إنجاح وفشل الحياة الزراعية، التي هي محور اقتصاديات البلاد من صناعة وتجارة ورعي هو المناخ الذي يلعب دوراً أساساً في سقوط الأمطار التي يعتمد عليها السواد الأعظم من الأهالي في الزراعة وخصوصاً زراعة الحبوب، وقد شكّل موقع البلاد الجغرافي نقطة مهمة تمثلت في أن جل أراضيها تتأثر بالمناخ الصحراوي مباشرة، عدا الشريط الساحلي والمرتفعات الشمالية، والتي هي ضمن المناطق المعتدلة، وتتساقط عليها الأمطار بكميات مختلفة قد تكفي في بعض الأوقات للنشاط الزراعي ولنمو الأحراش والغابات مثل التي تنمو في إقليم البحر المتوسط كما في منطقة الجبل الأخضر، ومنها مناطق تسقط عليها الأمطار بكميات لا تكفي إلا لنمو الحشائش كما هو الحال بالشريط الساحلي والمرتفعات الشمالية، ومنها مناطق تسقط عليها الأمطار بقدر ضئيل جداً وتكون فقيرة في الحياة النباتية وهي المناطق المحاذية للصحراء، وهذه الأخيرة يتلاشى فيها المناخ المعتدل، لاسيما كلما اتجهنا

جنوباً لقصور المؤثرات البحرية،[1] وفي الغالب تبدأ فترة سقوط الأمطار بليبيا في منتصف فصل الخريف، وتستمر حتى منتصف الربيع، وهذه الأمطار من النوع الإعصاري يأتي على فترات متقطعة، وقمة سقوط الأمطار تكون في منتصف الشتاء، والأمطار المهمة التي تكون لها تأثيرات كبيرة هي التي تسقط في فصل الربيع، وهي العامل الأساس في ازدهار وضعف المحاصيل الزراعية ولاسيما زراعة الحبوب التي لها أهمية كبيرة للسكان[2].

المبحث الأول : الزراعة في المجتمع الليبي.

إن المجتمع العربي الليبي مجتمع زراعي رعوي، حيث ذكر الحشائشي أن الليبيين كانوا يتقنون الزراعة، وأضاف أيضا بأن سكان بنغازي [برقة] لم تكن لهم صناعة إلا الفلاحة والرعي،[3] والزراعة والثروة الحيوانية هما مصدر الاقتصاد الرئيس لأكثر سكان البلاد، وكان يعمل في هذا النشاط أكثر من 80% من المجتمع الليبي، وكانت المنتجات الزراعية تمثل أكبر جانب للصادرات الليبية[4]،والزراعة تعد المقياس الأساس الذي يبين ازدهار وتدهور الحياة المعيشية للمجتمع الليبي، برغم طول الساحل الذي تطل عليه ليبيا على البحر المتوسط، والذي يمتد من الحدود المصرية شرقا إلى غاية الحدود التونسية غربا، كما تشمل البلاد على أراضٍ شاسعة إلا أنها في أغلبها غير صالحة للزراعة، والأراضي الزراعية التي تتلقى كميات مناسبة من الأمطار محدودة وموزعة على إقليمي طرابلس الغرب وبرقة اللتين تفصل بينهما أراضٍ صحراوية واسعة[5]، ومن أهم المواقع الزراعية في طرابلس الغرب سهل الجفارة حيث انتشرت الزراعة فيه، ومساحته الإجمالية تبلغ ثمانية عشر ألف كيلو متر مربع، وبرغم من صغره إذا ما قورن بمساحة البلاد إلا أنه يعد من السهول الشمالية المهمة، لأنه يمتاز بعدة ميزات منها وفرة المياه سواء الأمطار أو المياه الجوفية، وخصوبة تربته واستيعابه لكم كبير من القوة البشرية، وكثرة محاصيله الزراعية المختلفة[6].

أما في إقليم برقة فقد تركزت الزراعة في السهول الخصبة الشاسعة المحيطة بمدنية بنغازي والسهول الداخلية والأحواض ولاسيما في منطقة الجبل الأخضر،[7] الذي يمتد من مدينة بنغازي غربا حتى مدينة درنة شرقا، وغالبية أطرافه الشمالية تطل على البحر المتوسط، ومن أهم وأخصب مناطقه سهل المرج ولاسيما في زراعة الحبوب، وكذلك فان المناطق المنخفضة الواقعة جنوب الجبل الأخضر الممتد شمالا ما بين خليج البمبا شرقا ومدنية أجدابيا غربا فيما يعرف بإقليم البلط وتقدر مساحته تقريبا بخمسة وثلاثين ألف كيلو متر مربع من الأراضي الزراعية الخصبة، والتي تغذيها المياه من خلال الأودية المندفعة جنوبا من مرتفعات الجبل الأخضر[8]،وهناك النطاق الصحراوي [الصحراء الكبرى] يقع جنوب الشريط الساحلي والمرتفعات

الشمالية فيما عرف بواحات خط 29° شمالا، ويمتد من واحة الجغبوب شرقا حتى واحة غدامس غربا ويتخلله منخفضا فزان والكفرة الشاسعان إلى الجنوب، اللذان انتشرت فيهما الواحات الخضراء وسط الصحراء القاحلة،[9] وقد اعتمدت زراعة الحبوب في هذه الواحات على المياه الجوفية بصورة أساسية، وكان أهالي هذه الواحات يفضلون زراعة القمح على الشعير، فمثلا في واحة فزان شغل القمح حوالي ثلاثة أرباع الأراضي المزروعة من الحبوب، ويرجع سبب ذلك لوفرة المياه الجوفية من جهة، ومن ناحية أخري لملائمة التربة الزراعية، في الوقت الذي بلغت فيه نسبة زراعة الشعير ربع المساحة المزروعة، وفي الغالب تكون زراعته في الأرضي التي تكون رملية خفيفة أو أنها تميل إلى الملوحة،[10]وأيضا اشتهرت هذه الواحات بليبيا بإنتاج التمور بأنواعه الجيدة، وقد بلغ عدد أشجار النخيل في واحة فزان فقط حوالي (1،750،000) شجرة نخيل،[11] وكانت المنتجات الزراعية في ليبيا تشمل الحبوب (الشعير والقمح) وهذه الزراعة تعتمد اعتمادا كليا على مياه الأمطار، أما الأشجار المثمرة فكانت في مقدمتها النخيل والزيتون والكروم والموالح،[12] ومن المعلوم أن العرب الليبيين لم يعرفوا التسجيل العقاري الرسمي لأراضيهم منذ الفتح الإسلامي، إلا في أواخر العهد العثماني، وكانت الأراضي في السابق مقسمه بين القبائل الليبية وليست بين الإفراد، وهو نظام عرف بنظام الأراضي المشاع، وهو نظام الملكية الجماعية، ومن خلال هذا النظام كانت أراضي القبيلة الواحدة تقسم إلى قطع على عائلات القبيلة، ويقوم بهذا التوزيع شيخ القبيلة وأعيانها، غير أن هذا النظام أخذ يتلاشى عندما بدأ العثمانيون في تطبيق قانون ينظم ملكية الأراضي منذ سنة 1858م،[13] واستمر العمل به حتى الاحتلال الإيطالي لليبيا وإنشاء مصلحة التسجيل العقاري سنة 1913م[14]،وبطبيعة الحال فإن الأراضي الزراعية تقع خارج نطاق المدن، ويتم زراعتها بطريقتي المناصفة والمشاركة [المزارعة]، حسب نوع هذه الأراضي سواء كانت مروية أو بعلية، بين مالك هذه الأرض والعامل الذي يقوم بفلاحتها والاهتمام بها[15]، وتفيد أحدي الوثائق بأن امرأة تدع (بنت على القزار)، مقيمة بمحلة سيدي الشريف [بمدنية بنغازي] مدعية على رجل يدع (عياد الشويهدية)، وهو أيضا مقيم بالمدينة نفسها بمحلة بن عيسي حيث قالت "إن عياد كنت قبل مدة ثلاث سنين أعطيته صاعاً ونصفاً من الشعير على وجه المزارعة،... "[16] وهذا ما يؤكده الأشهب بأن هناك شراكة في الزراعة، بأن يقوم عامل الحرث بحرث أرض أحد المواطنين، ويكون ملزما بنصف البذور والحرث، في المقابل يقوم شريكه الآخر بتجهيز الدابة(الجابده) والمحراث وأدواته، ونصف البذور وتموين الدابة، والعامل يقوم بتموين نفسه وتكون نفقة الحصاد والمحصول بينهما إنصافا، ويسمي هذا(المكاتفة)، وهناك نوع أخر من المزارعة وهو أن يتقدم العامل لصاحب "الشأن ليعمل عنده... يحضر صاحب الشأن دابة... ومحراثا وأدواته، والبذر ومؤنة العامل... وبعد إتمام

الحراثة يكون العامل طليقا حتى موسم الحصاد، فيقوم بحصاد ما زرعه وله ربع المحصول "[17]،ويعد نظام المشاركة أو المغارسة نظاما مبنيا على اتفاق بين مالك الأرض وطالب المغارسة، في الإنتاج وأحيانا في الأرض بعد فترة زمنية يتفق عليها بينهما، وقد يحصل العامل طالب المشاركة في مثل هذا الاتفاق على ثلث أو نصف أو خمس أرض المغارسة، بعد استيفاء كامل الشروط بين الطرفين، مثلما تم في إحدى الوثائق بمحكمة زليطن الشرعية، حيث جاء فيها " حضر الرجل المدعو عبد السلام بن علي بن قداره، وادع بأنه أخذ قطعة أرض بالمغارسة من المرحوم سليم بن علي بيك بن قداره،... بمحلة الفطسة قبلي زاوية الشيخ الفطيسي" على أن يغرس فيها 45 نخلة و يكون الشجر والأرض مناصفة بينهما[18]،ويوضح ديبوا أن إقليم طرابلس يمتاز بفئة من السكان المستقرين، يمارسون مهنة الزراعة على النمط التقليدي، المتمثلة في الزراعة البعلية، أما الزراعة المروية فهي على نحو محدود، وتبلغ الكثافة السكانية في هذا الإقليم في كل كيلو متر مربع أربعة عشر شخصا، أما في برقة فسكانها معظمهم من البدو، الذين يمتهنون رعي الماشية وزراعة بعض الحبوب بصورة بدائية، وتبلغ الكثافة السكانية في إقليم برقة في كل كيلو متر مربع حوالي خمسة أشخاص[19].

المبحث الثاني: الثروة الحيوانية:

وفي المجتمع الليبي يشتمل الإنتاج الحيواني على الضأن والماعز والإبل والأبقار والخيل والبغال، ومن الملاحظ أن المجتمع الليبي اهتم بتربية هذه الحيوانات على وجه الخصوص لما لها من دور في أعمال الحراثة والسقي والنقل، كما لها أيضا أهمية غذائية في حياته اليومية، وقد أشارت الإحصائيات إلى وجود كم هائل من الحيوانات في البلاد، فهناك إحصائية تشير إلى أعداد الحيوانات في كل من الخمس ومصراته وزليطن ومسلاته وسرت أجريت سنة 1909م وقد جاء فيها ما يأتي:[أ]

أنواع الماشية	الغنم	الإبل	البقر	الخيول
عددهم	170،775	44،780	6،295	1،830

(أ)- وثيقة رقم (1222)، ملف وثائق زراعية، دار المحفوظات التاريخية، طرابلس.

كما أن هناك أيضا إحصائية عثمانية سنة 1910م تشير إلى أن إقليم برقة قد احتوى على الحيوانات الآتية[ب]:

أنواع الماشية	الضأن	الماعز	البقر	الإبل	الخيل	الحمير
عددهم	713،000	546،300	23،600	83،300	27،000	18،600

(ب)- ديبوا، مرجع سابق، ص 69.

ويتبين من خلال ما سبق أن أغلب الماشية تتركز في إقليم برقة، ولعل السبب في ذلك أن غالبية سكان الإقليم كانت تفضل رعاية الماشية والزراعة الموسمية، التي تعتمد على سقوط الأمطار لأن أغلبهم كانوا من البدو الرحل، كما إننا نستخلص من الجدول السابق أن الأغنام والإبل هي الأهم والأكثر شيوعاً، لأنها استطاعت أن تتكيف مع البيئة والظروف المحيطة بالمجتمع الليبي، ورعاية الحيوانات من الإبل والأغنام ولاسيما في برقة نوعان، فرعاة الإبل لهم في كل سنة كسوتان ومؤنة لمدة سنة، وابن عشار في نصاب عشرين إلى ثلاثين من الإبل، حتى يصل إلى خمسين من الإبل فله ما تقدم إلا أنه يكون له ابن لبون بدل ابن عشار، أما راعي الغنم يكون مدة رعايته ستة أشهر، وتسمي أجلة صيف وأجله ربيع، ففي أجلة الصيف يكون له شاة عن كل عشرة شياه يرعاها، وعدد الشياه التي يرعاها لا تزيد عن أربعمائة ولا تقل عن مائتي شاة،" أما أجلة الربيع ففي كل عشرة شياه يأخذ الراعي شاة طيبة يستغل لبنها وصوفها، وتكون من خيرة الغنم... والعدد كما ذكرناه "[20].

وقد تأثرت الثروة الحيوانية والزراعية تأثراً كبيرا بهطول الأمطار التي كانت متذبذبة، ففي السنة التي أمطارها غزيرة نلاحظ وفرة المنتجات الزراعية والحيوانية، وفي سنوات الجفاف يحدث العكس، ورغم أن هناك فترات كانت أمطارها جيدة، وبالتالي أدت إلى وفرة المحاصيل وكثرة الإنتاج الزراعي[21]، إلا أن هناك أوقاتاً عصيبة مرت على البلاد، وعلي سبيل المثال ما حدث في العامين (1907-1908م) حيث كانتا سنتي جفاف وقحط بليبيا، مما كان له الأثر السيء على البلاد وأهلها، فضاقت أوضاعهم الاقتصادية، وواجه الأهالي حالات من الجوع أدت بحياة الكثير، وأهلكت الضرع والزرع وفرضت الهجرة على الكثير من المواطنين، وجعلت آخرين يقترضون بفوائد، بل يبيعون ممتلكاتهم مقابل القليل من الغذاء لهم ولأطفالهم[22]، ومن الملاحظ أن ظاهرة الجفاف استمرت حتى ما بعد سنة 1910م، وهذا ما أكده مبعوثا ولاية طرابلس الغرب وبرقة في مجلس المبعوثين بالاستانه قبيل الغزو الإيطالي لليبيا، جاء فيه " منيت البلاد مدة أربع سنوات متوالية بقحط شديد، ومازلنا من سنتين نخاطب رجال الوزارة ونكاتبهم من أجل تلافي أضراره... ولكنهم مع ذلك أهملوا البلاد وتركوا أهلها يتخبطون في أزمة القحط والآم الجوع "[23] كما هاجر حوالي مائتي ألف نسمة إلى تونس ومصر فرارا من الموت جوعا، وأن حوالي أربعة ألاف شخص من الشيوخ والنساء والأطفال والمرضى قد لجاؤا إلى مؤولة السؤال، ليسدوا رمقهم وينقذوا حياتهم من الموت، وان خمسمائة وأربعة عشر شخصا قضوا نحبهم من الجوع، من شهر مارس إلى غاية شهر يوليو سنة 1910 م ولم تتدخل الحكومة العثمانية المركزية لأجل تخفيف وطأة هذه الأزمة، فتضاعفت شدتها مما أوجدت فرصة للتدخل الإيطالي عن طريق مصرف دي روما.[24]

إن المجتمع العربي الليبي كان يدمج في الغالب بين نشاطي الزراعة والرعي، إلا أن تربية الحيوانات لديهم هي الحرفة الأكثر أهمية، والانتقال بها من مكان إلى أخر بحثا عن الماء و الكلأ حسب

سقوط الأمطار، الذي تتأثر به تربية الحيوانات سلبا أو إيجابا، وهذه الأمطار هي التي تقوم بتوزيع الثروة النباتية والحيوانية بليبيا، وعلى سبيل المثال فإن منطقة الجبل الأخضر في فصل الشتاء يقوم السكان إلى جانب الحرث في المناطق الساحلية بنقل قطعانهم إلى منطقة إقليم البلط، وتبقي هذه الحيوانات فيه إلى غاية بداية فصل الصيف للاستفادة من مراعيه الخصبة ودفء جوه، ومع بداية فصل الصيف تكون المراعي في هذا الإقليم قد جفت ومياهه قلت مما يجبر الرعاة علي نقل مواشيهم نحو الشمال [السهول الساحلية والمرتفعات الشمالية]، وفي أغلب الأحيان تكون الحشائش والأعشاب ما تزال خضراء في هذه المنطقة، وهكذا يتم الاستفادة من المراعي لتربية الحيوانات بصورة حسنة وعلى مدار العام[25]،وعلى الرغم من كل ذلك فإن الزراعة أو الفلاح الليبي على وجه الخصوص يجد نفسه معرضا لسداد الضرائب للسلطات العثمانية، التي أثقلت كاهله دون مراعاة لظروفه السالفة الذكر، وبشكل تعسفي، ناهيك عن الأدوات الزراعية البدائية، وتعرضه للأمراض والمجاعات الفتاكة[26]، أضف لذلك أن ليبيا واجهت إبان الحرب الكونية الأولي(1914-1918م) كارثة جفاف وقحط أدي بالتالي إلى مجاعات شديدة وانتشرت الأوبئة والأمراض الخطيرة بين الأهالي، ومما زاد الأمر سوءا هجوم الجراد الذي قضى على الأخضر واليابس في البلاد[27].

وكانت فترة الاستعمار الإيطالي، ونخص بالذكر فترة الاستيطان الإيطالي المبكر، وهو مشروع كبير وخطير كان يهدف إلى الاستيلاء على أخصب الأراضي الزراعية من العرب الليبيين ومن ثم إعطاؤها إلى المعمرين الإيطاليين، ولذا فإن هذا المشروع كان ذا أبعاد بالغة الخطورة على المجتمع العربي الليبي، ففي بداية هذا المشروع الذي يُعد مرحلة تجريبية، امتدت من 1912 – 1921 م من تاريخ الاستيطان الإيطالي الذي تواصل حتى نهاية الحكم الفاشستي لليبيا، فقد قامت السلطات الاستعمارية الإيطالية بنزع ملكية الأراضي الخاصة بالعرب الليبيين، ومصادرة أراضي المجاهدين وفقاً للمرسوم الصادر بتاريخ 2 سبتمبر 1913م، القاضي بأحقية حكام ليبيا [الإيطاليين] بنزع ملكية الممتلكات الثابتة، ولذلك طفت في هذه الفترة عمليات الشراء القسري للأراضي من الليبيين مقابل تعويض زهيد،[28] وتمت السيطرة على الأراضي الأميرية التابعة للحكومة العثمانية، وتسجليها باسم الدولة الإيطالية، بناءً على المرسوم الذي أصدرته السلطات الإيطالية في يوليو 1914 م، والقاضي باستغلال الأراضي الأميرية والتي بلغت مساحتها 9313 هكتاراً[29]، وكان لاستمرار القتال وانشغال العرب الليبيين به ضد الغزاة الإيطاليين، وللسياسة الاستيطانية الاستعمارية نتائجها على المجتمع العربي الليبي تمثلت في إعادة التوزيع السكاني في ليبيا، فسيطر المستعمر الإيطالي على المناطق الخصبة الصالحة للزراعة والرعي، وأبعد عنها المواطنين الليبيين أصحابها الحقيقيين إلى مناطق صحراوية وشبه صحراوية لا تصلح في أغلب أحوالها لمزاولة النشاط الزراعي والرعوي مما كان له الأثر السيئ على الثروة الحيوانية في المجتمع الليبي، وإذا ما قارنا بين الإحصاء التركي السالف الذكر سنة 1910 م وبين الإحصاء الإيطالي لسنة 1926 م بنظرة تحليلية فإننا سنجد الفارق الكبير بينهما في مجموع الثروة الحيوانية عند الليبيين، والجدول الآتي والذي هو

عبارة عن مقارنة بين إحصاءين الأول تركي، والثاني ايطالي، وقد وضعت عمودا بهذا الجدول يظهر الفارق بين الإحصاء التركي والايطالي يبين لنا بوضوح تلك الفاجعة التي ألمت بأهم مصادر الدخل في المجتمع الليبي(ج):

نوع الماشية	الإحصاء التركي 1910م	الإحصاء الإيطالي 1926م	الفارق بين الإحصاءين
الضأن	713،000	300،000	413،000
الماعز	546،300	70،000	476،000
البقر	23،600	10،600	13،000
الإبل	83،300	75،000	8،300
الخيل	27،000	14،000	13،000
الحمير	18،600	9،000	9،600
المجموع	1،411،800	478،600	932،900

(ج)- ديبوا، مرجع سابق، ص 69.

إن هذه المعلومات تؤكد هلاك معظم الثروة الحيوانية التي كانت لدي المجتمع الليبي من قبل الغزاة الإيطاليين، والهدف من ذلك هو محاولة القضاء على حركة الجهاد الليبي، الذي كان يحصل على جل تموينه منها، فضلا عن إخضاع الأهالي للسيادة الإيطالية، وما كان من جمع العرب الليبيين ومواشيهم وسوقهم في معتقلات الإبادة الجماعية[30] إلا لتحقيق هذه الغاية، فقد أبيدت غالبية الماشية بسبب الحصار الإيطالي لها ومصادرتها لأتفه الأسباب، فعلى سبيل المثال استولى الإيطاليون أثناء معارك الجبل الأخضر على ألفين وخمسمائة رأسٍ من الإبل وعشرة آلاف رأسٍ من الماشية،[31] ناهيك عما صادره في المناطق الأخرى من ليبيا، كما أنه من أسباب هلاك الثروة الحيوانية قلة المراعي بسبب مصادرة الأراضي الخصبة من قبل السلطات الإيطالية كما اشرنا سابقا، وأكد ذلك أحد رجال السياسة الإيطالية (بالبو) بأن مشاريع الاستيطان الإيطالي أدت إلى حرمان العرب الليبيين من نشاطاتهم الزراعية والرعوية،[32] ونتيجة لذلك انخفضت الثروة الحيوانية لدي المجتمع العربي الليبي بشكل كبير، وأضحى أكثر الليبيين في عوز وفقر مدقع.

المبحث الثالث: الحرف والصناعات المحلية.

إن الصناعة في ليبيا في أواخر العهد العثماني بقيت على ما هي عليه حتى العقد الأول من تاريخ الاحتلال الإيطالي وهي صناعات تقليدية متواضعة، توارثها الليبيون جيلاً عن جيل دون أي تطورات تذكر والسبب في ذلك أن العثمانيين لم يهتموا بتطوير هذه الصناعات طيلة فترة حكمهم لليبيا، وقد قامت هذه الصناعات أساسا على تصنيع المواد الخام المتوفرة محليا، مثل الصوف والجلود والحلفاء وسعف النخيل وغيرها، وهي تعتمد في نشاطها علي متطلبات واحتياجات الأسواق الليبية، وتعدُ هذه الصناعات فردية يقوم بنشاطها شخصٌ واحدٌ وفي

بعض الأحيان يساعده بعض أهل بيته،[33] ومن أمثلة هذه الصناعات اليدوية صناعة المنسوجات التي تدار بواسطة النول، وصناعة الحصر وصناعة جرار المياه وصناعة الذهب والفضة والسلال الخشبية[34].

وفي الوقت نفسه الذي كانت فيه الحرب الليبية الإيطالية من معوقات تطوير وتقدم الصناعة، إلا أن الإيطاليين قد أقاموا بعض المشاريع الصناعية مثل مطحن للحبوب ببنغازي، ومطحنة هائلة للحلفاء بطرابلس، ومصنعا للإسفنج وأخر للثلج، وكانت جميعها تحت سيطرة مصرف دي روما[35]، والذي سير خطا ملاحيا تجاريا بين المدن الليبية الساحلية[36].

وقد اشتهرت برقة بالصناعة الجلدية ولا سيما دبغ الجلود، وفي العهد لإيطالي كانت لهذه الصناعة مدابغ فنية، وكانت من المواد التي تصدر للخارج خاصة لإيطاليا، وهناك أيضا اهتمامٌ كبيرٌ بصيد الأسماك، ومنتجات الغابات من الأخشاب التي يستفيد منها في أعمال البناء والوقود، وكذلك يستخرج منها مواد الدباغة والصباغة مثل نبات (البربش والعرعار وغيرها) أضف لذلك تربية النحل والعسل الذي حاز شهرة طيبة، وصناعة السجاد اليدوي المعروف باسم (الشليف)[37]،أما إقليم طرابلس فقد اشتهر بصناعة البسط والأحرمة الصوفية والحريرية، وصناعة الأواني النحاسية والفضية، وكذلك صيد الأسماك المعروف (بالتن) والتي كانت منتشرة على الساحل بين مصراته وزواره، وقد بلغت قيمة أحد المحاصيل خمس ملايين ليرة إيطالية، وهناك محصول التمور ذو القيمة الكبيرة وأماكن زراعته هي الواحات بصفة خاصة، وهناك بعض المعادن مثل الكبريت وملح الطعام والبوطاس الذي اهتمت به إيطاليا كثيرا[38].

والصناعة المحلية الليبية كغيرها من مناحي الحياة في ليبيا لم يدخل عليها أي تطور يذكر في هذه الفترة، لكونها كانت تعاني من عدة عقبات، ومن بين تلك المشاكل التي كانت تعيق تطوير هذه الصناعة ما يأتي :

أولاً: الضرائب الفادحة التي كانت الحكومة العثمانية تفرضها على منتجي قطاع الصناعة.

ثانياً: فتح الاستيراد للمنتجات الأوروبية التي كانت منافسة للصناعات الوطنية[39].

ثالثاً: ارتفاع أسعار الفحم، وعدم توفر المياه الكافية للصناعات.

رابعاً: اضمحلال التجارة مع القارة الإفريقية.

خامساً: استمرار اشتعال المقاومة الشعبية ضد الغزاة الإيطاليين[40].

سادساً : استحواذ الحكومة العثمانية على الحرف الأكثر مردوداً مادياً، مثل استخراج الملح، وصيد الأسماك والتبغ، وانعدام الأمان والأمن للتاجر وممتلكاته[41].

ولذلك عجزت الصناعة الوطنية عن التطور، على الرغم من أن معظم هذه الصناعات كانت تتوفر لها موادها الخام والخبرة المتمثلة في اليد العاملة مثل بناء السفن والمنسوجات وبعض المواد الغذائية، وعلي أي حال فإن الصناعة في ليبيا بقيت على ما هي عليه دون تطور يذكر إلا بعد سنة

1935م، حيث اخضع الإيطاليون البلاد لسلطانهم، واستتب الأمن فأقام الفاشستُ العديد من المشاريع الصناعية[42] سأوردها تباعا عند ذكر نوع النشاط الصناعي المراد التحدث عنه.

أهم الصناعات والحرف في المجتمع الليبي:

صناعة المنسوجات المعتمدة بشكل أساس على مادة الصوف، المتوفرة في الأسواق المحلية بكميات هائلة، نتيجة لوجود الماشية بأعداد كبيرة في ليبيا، وهذا الجدول يبين أعداد الماشية في كل من إقليمي طرابلس الغرب وبرقة(د).

نوع الماشية	الخيل	الأبل	الأبقار	الغنم
برقة 1910م	27،000	83،300	23،600	1،259،300
طرابلس الغرب 1920م	8،000	48،000	49،000	945،000

(د)- بروشين،مرجع سابق،ص27.

ومن الملاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب الماشية التي كان المجتمع العربي الليبي يهتم بتربيتها هي الضأن ويليها الإبل، وأن أعداد الماشية في إقليم طرابلس الغرب لا بأس بها، إلا أن إقليم برقة كان تتركز به غالبية الماشية الموجودة في البلاد، وأن أعداد الماشية بدأت تتناقص بشكل ملحوظ في السنوات التالية ما بعد عام 1910م، والسبب في ذلك راجع إلى همجية الغزو الإيطالي الذي كان إلى جانب حصاده لأرواح الشهداء العرب الليبيين كان في الوقت نفسه لا يرعى حرمة لأي شيء يتحرك على الأرض يمكن أن يستفيد منه الليبيون، والماشية كانت من أهم ما يملك هذا المجتمع، وقد كان الصوف متوفراً في الأسواق المحلية، وكان أيضا يتم تصدير الفائض منه إلى خارج البلاد، ففيما بين عامي 1910- 1913 م بلغت قيمة صادرات الصوف كالآتي(هـ):-

السنة	قيمة الصادرات	
1910 م	2،899	بالة صوف
1912م	330،000	كيلو جرام
1913 م	845،031	كيلوجرام

(هـ)- الديريكوتيجاني، بنغازي في العقد الثاني من القرن العشرين،ت رؤوف محمد عامر ،مطابع الثورة، بنغازي، 2003م،ص 128.

وهذه الصناعة كانت منتشرة في أرجاء البلاد سواء في المدن أم الأرياف، وأن عدداً لا بأس به من الأهالي كان يعيش على الامتهان بهذه المهنة[43]، كما تشير إحصائية المؤرخ الإيطالي (ايتريكو دي اغوسطيني) إلا أن اقتصاديات غالبية القبائل في ليبيا كانت معتمدة على تربية الماشية[44]، والتي هي المصدر الأساس للصوف، وقد كان لصوف برقة سمعة جيدة في الأسواق[45]،ومعظم هذه الصناعات كان يقوم بها المواطنون العرب الليبيون واليهود المقيمون في البلاد، وكثيراً ما كان يتم استيراد المواد الناقصة، فقد "استورد الصناع الخيوط الصوفية الإنجليزية من جزيرة جربه أولاً، ثم من بريطانيا رأساً، واستوردوا خيوط الحرير الصيني من مرسيليا والحرير الإيطالي من إيطاليا، وتصبغ

محلياً"[46]، وتركزت صناعة الحرير في المدن الرئيسة مثل طرابلس، التي اختصت بصناعة الأردية الحريرية، وكان لها سوق خاص يعرف بسوق الحرير[47].

وقد تميزت كل منطقة في ليبيا بإتقان صناعة معينة، نظراً لتوفر مواد الخام الخاصة بها مع الخبرة، فكما أسلفنا الذكر فإن مدينة طرابلس اشتهرت بصناعة الأردية النسائية الحريرية، وصناعة الذهب والفضة ونقش المعادن،[48] وصناعة سروج الخيل، وتميزت منطقة الجبل الغربي بصناعة الجرود الرجالية الجبالية، وزليطن بصناعة العباءات الحمراء، وتميزت مصراته بصناعة الكلمان والسجاد والمراقيم الكبيرة، والطاقية المصراتية والكوفيات لتغطية رؤوس النساء، واشتهرت بعض المناطق الصحراوية بالمنسوجات الشعرية والوبرية التي تستخدم كمفروشات أرضية، و تصنع الخيام في البادية[49]، وقد أشارت صحيفة اللواء الطرابلسي إلى أن نسبة العمال في البلاد الذين يشتغلون في مهنة (حوكية) الحياكة تبلغ ما يزيد عن 90% من الرجال والنساء، هذا ما يؤكد انتشار صناعة المنسوجات في ليبيا[50]، وإذا ما أخذنا مدينة طرابلس مثالا فإننا نجد فيها " إن عدد الأنوال المستعملة حتى سنة 1911م حوالي ألف وثلاثمائة نول لنسج القطن، وثلاثمائة وخمسين نولاً لنسج الصوف، ومائة وخمسين نولاً لنسج الحرير"[51]،وفي فترة الاحتلال الإيطالي أنشئت العديد من المشاريع لإنتاج النسيج كالصوف والقطن والحرير، فضلا عن الملابس الضرورية للاستهلاك المحلي وكذلك للتصدير، ومن هذه المشاريع إنشاء مصنعين للنسيج بمدينة بنغازي وهما مصنع (ج. جيربانيو) الذي كان معداً لتحويل الصوف، ومصنع برقة للنسيج الذي أقيم سنة 1930م، وبلغ عدد العمال به مائتان وخمسون عاملاً، وهو ينتج جميع أنواع النسيج سالفة الذكر، أما في مدينة طرابلس فكان هناك مصنعين أحدهما لصناعة الألبسة والأخر لتحويل الصوف[52].

وفي زمن الاستعمار الإيطالي أحجم العرب الليبيون عن الخوض في تجارة الحياكة والتطريز للملابس النسائية والرجالية، ويرجع السبب في ذلك أن هذا المجال من التجارة قد سيطر عليه الإيطاليون واليهود بشكل شبة كامل، فعلي سبيل المثال كان بمدينة بنغازي هناك تسعة وعشرون خياطا إيطاليا، فضلا عن ثلاثة وثلاثين خياطا يهوديا، ولا يوجد خياط عربي واحد[53]،وإن دل هذا فإنما يدل على أن السياسة الإيطالية الفاشية كانت تهدف لجعل المجتمع الليبي مجتمعا بدائيا متأخرا في جميع الميادين، وخصوصا الميدان الاقتصادي حتى يبقي في حاجة ماسة لمساعدات المستعمر، وبالتالي يكون خاضعا لسلطانه علي الدوام.

ومن الصناعات المهمة المنتشرة في بلادنا صناعة السعف والحصر، ويقوم بها أفراد الأسرة الليبية، وهي تتميز بأن موادها الأولية ليست غالية الثمن، ولا تتطلب صناعتها أدوات معقدة، وأهم الصناعات بها هي صناعة الحصر والأطباق والسلال وغيرها، وهذه الصناعة مارسها عدد كبير من أفراد المجتمع العربي الليبي ويطلق عليهم (حصرجية)[54]، وهناك مناطق اشتهرت بهذه الصناعة وهي المناطق التي تتوفر بها المادة الخام لهذه الصناعة، وهي نبات السمار (الديس أو الأسل) وهو نبات ينمو تلقائيا في (السبخات والمستنقعات)، وهو متوفر وبشكل كبير في منطقة زليطن وتاورغاء،

أضف لذلك أن أسعاره لم تكن غالية الثمن، فقد بيعت شبكة من هذا النبات تزن (300 كيلو جرام) بعشر بارات فقط[55]، والحقيقة أن الحصر هي أهم قطع الأثاث التي لا يخلو منها مكان، وهي أكثر المفروشات شيوعاً في البلاد، وهي تستعمل لفرش أرضيات المباني والمساجد في جميع الأوقات، وقد كانت الحصر الليبية رائجة وغالية الأثمان في الأسواق الدولية، وكانت تصدر إلى الخارج فتركيا وحدها تستورد ثلث إنتاج الحصر الليبية، وقد اشتهرت حصر مصراته ونالت المرتبة الأولي في المناطق الليبية لجودتها، وكانت قيمة ما يصدر من الحصر ثلاثة آلاف ليرة تركية سنوياً[56]،كذلك فقد صنع من الألياف الأطباق ومفارش الطعام والسلال وغيرها، وجميعها كانت ذات سمعة طيبة في الأسواق الخارجية[57]، وتصنع أيضا أنواع من الحبال من ليف النخيل ونبات الحلفاء بأنواعه المختلفة، فرقيق السمك ويعرف بـ (الرّقم) وهو يستعمل في صناعة الحصر وحياكة الدلاء وصناعة الشِباك التي تنقل بها الحلفاء بواسطة الدواب، أما النوع السميك والمعروف بـ (الرشاء) وهو يستعمل في عدة أغراض منها عمليات سحب الماء من الآبار بواسطة الدواب[58].

ومن الصناعات المهمة أيضا الصناعة الجلدية التي كانت منتشرة في غالبية مناطق البلاد وتميزت بالإتقان والدقة في صناعتها مما جعلها تضاهي الصناعات الجلدية الأوربية والهندية، وكان قسم من الجلود الخام يستورد من الخارج،وهذه الجلود تستعمل في الصناعات الجلدية الراقية والغالية الثمن، ويصنع من الجلود المحلية الأحذية الشعبية رخيصة الثمن، مثل الأحذية النسائية والخف الرجالي وأغلفة الأسلحة والذخيرة والسيوف[59]،ولهؤلاء الحرفيين محلاتهم وأسواقهم الخاصة بهم وعرفوا بالخرازين[60].

ودباغة الجلود المحلية تركزت بشكل أساس في المدن الرئيسة بوسائل بدائية،[61] فعل سبيل المثال كانت في مدينة بنغازي حوالي خمس مدابغ للجلود، وأفضل هذه الجلود جلود الأبقار ويليها الماعز،[62] وكانت لصناعة ودباغة الجلود المحلية أن تزدهر وتتطور لولا المنافسة الأجنبية التي عملت على تدهور وتقلص الإنتاج المحلي، مما دفع بالعديد من الليبيين المتخصصين في هذه المهنة لهجرانها والسعي للبحث عن أعمال أخري،[63] وقد أنشأ الاحتلال الإيطالي عدداً من شركات صناعة الجلود ودباغتها، منها شركة في مدينة طرابلس وشركة أخرى في مدينة درنة وثالثة في بنغازي،[64] وقد صُدر من مدينة بنغازي وحدها سنة 1912م جلود الحيوانات إلى إيطاليا ما قيمته بالليرة الإيطالية (366،878)[65]، كما أقيمت في طرابلس العديد من مصانع الأحذية ومن أهمها مصنع (تورنافاكو) العسكري ومصنع (فيجانو)، أما في بنغازي فقد أقيم مصنع للأحذية سنة 1928م، كانت كمية إنتاجه تقدر بحوالي أكثر من مائة حذاء و صندل في اليوم الواحد[66].

الصناعات المعدنية وصياغة المعادن الثمينة:

صياغة المعادن الثمينة الذهب والفضة من الحرف المهمة الراقية، وقد اشتهرت بهذه الصناعة مدينة طرابلس، ويلقب أصحاب هذه الصناعة بالصائغ لأنه يقوم بصياغة الذهب

والفضة، ويلقب أيضا الجواهرجي نسبة للجواهر والأحجار الكريمة[67]، وكان أكثر المشتغلين بهذه الصناعة من اليهود، ثم امتهنها العرب الليبيون، وكانت المعادن الثمينة في معظم الأحوال تستورد من الخارج، ويعتمد عليها الأهالي لكونها تدخل في تقاليد حفلات الزواج[68]، وتتم بعض هذه الصناعات داخل البلاد مثل صناعة الدمالج والخلاخيل الفضية، وهي في العادة خشنة ولكنها صناعة عربية ولاسيما في مدينة بنغازي،[69] وكان إنتاج هذه الصناعة سنويا يقدر (25،000) ليرة تركية[70].

وتمثلت صناعة الحديد في صنع أدوات الفلاحة والحرث والأدوات المنزلية، مثل القدور والأواني وغيرها، وقد كانت هذه الصناعة منتشرة في البلاد خصوصا المناطق الحضرية، فعلى سبيل المثال كان في مدينة طرابلس فقط أكثر من تسعة وثلاثين حانوتاً لصناعة الحديد والنحاس، اختص كل صنف منها في تخصص معين، فهناك الحداد والقزداروالخرواجي[71]، وقد برع الصناع الليبيون في النقش على الأواني النحاسية، حيث كانت منتجاتهم تجد سوقا رائجة ولاسيما عند الأغنياء والسواح الأجانب[72].

وهناك مناطق في بلادنا اشتهرت ببعض الصناعات دون غيرها، والسبب في ذلك راجع إلى توفر المادة الخام لتلك الصناعات في هذه المناطق، فعلي سبيل المثال كانت منطقة غريان بالجبل الغربي تشتهر بصناعة الفخار، نتيجة لتوفر المادة الخام الخاصة بهذه الصناعة في تلك المنطقة، وهي مادة(الطفله)من جهة، ومن ناحية أخري هناك الأيدي الماهرة التي تتقن هذه المهنة، وهي من الصناعات الهامة في مجتمعنا العربي الليبي، فهي تنتج الجرار وأدوات الطهي والتخزين وأباريق المياه،[73] كما أن الطين الذي يستعمل في صناعة الفخار[الطفل] كان يجلب أيضا من وادي المجينين[74].

وقد عرفت صناعة عصر الزيتون في بلادنا منذ عهد مبكر، ويعمل في هذه الصناعة بعض السكان، وكان ازدهار هذه الصناعة في بلادنا في المناطق الغربية [إقليم طرابلس]، ويرجع بالأساس إلى عاملين أولهما: كثرة أشجار الزيتون فيها، وثانيهما: اعتماد الأهالي الكبير على زيت الزيتون في طعامهم، لذا نجد أن إنتاج زيت الزيتون يغطي حاجة الأهالي ويصدر الفائض منه للخارج، ففي سنة 1910 م ثم تصدير حوالي (600،000) لتر من زيت الزيتون[75]، غير أن الفترة الممتدة ما بين سنة 1911م إلى غاية سنة 1920م كان فيها إنتاج زيت الزيتون لا يزيد عن الاحتياجات المحلية، وأصبح وجوده شحيحا من حيث الكمية والنوعية[76]، وبسبب الحرب الليبية الإيطالية التي تواصلت حتى بعد سنة 1922م وهو عام وصول الحزب الفاشستي للحكم في إيطاليا، لم تكن هناك مشاريع إيطالية ذات جدوى، بل على العكس فإن البلاد وأهلها تضرروا كثيرا جراء ذلك،[77] فضلا على ذلك فإن شجرة الزيتون إذا ما غرست فإنها لا تعطي ثمارها إلا بعد مضي سنين عديدة[78]، ولكن بعد أن استتب الأمن للإيطاليين خصوصا في إقليم طرابلس الغرب،

باشروا في إنشاء المصانع الحديثة التي تدار بواسطة الآلات، فضلا عن المعاصر المحلية القائمة في البلاد مما كان له الأثر الجيد في زيادة كمية زيت الزيتون، وقدر إنتاجه السنوي بحوالي 2،200 طن، وفي نهاية سنة 1939 م وصل عدد المصانع التي تعصر وتكرر زيت الزيتون إلى ستين مصنعا، بالإضافة إلى المعاصر المحلية[79].

وهناك حرف أخرى في المجتمع العربي الليبي لا تقل شأناً عن سابقتها، إلا أنها أقل انتشارا بسبب أن ظروف هذه المهن لا تتلاءم في أغلب مناطق البلاد، فنذكر منها مهنة تربية النحل التي لا تكون إلا في المناطق التي تلائمها مثل منطقة الجبل الأخضر[80]، وكذلك مهنة الطواحني الذي يمتلك أو يعمل في طحن الحبوب لتوفير الدقيق[81]، والطباخين[82]، والخبازين (الكواشين) وهم الذين يعملون في مجال صناعة الخبز[83]، وهناك (الحمالون) الذين يقومون بنقل الأشياء من مكان لأخر[84]،كما أن هناك حرفا أخرى لا تكون إلا في المناطق الحضارية أو المدن مثل حرفة (القهوجية) وهم الذين يعملون في المقاهي[85]، وأيضا مهنة الحلاقة[86]، وأغلب أصحاب هذه المهن والحرف كانت لهم محالهم التي يعملون بها ما عدا الحمالين، وهناك صيادو الأسماك الذين يعملون بأساليب وطرق بدائية لأجل تغطية الاستهلاك المحلي، وهذه المهنة أو الحرفة تتركز في المناطق القريبة من المراكز السكانية في طرابلس وبرقة[87]، ومن أهم أنواع الأسماك التي تستخرج وتصدر أيضا خارج البلاد سمك التونة (ألتن) وأول شركة أسست لصيد سمك ألتن أنشئت سنة 1919م، وفي هذه السنة صيد ستة الاف وثلاثمائة وحدة من سمك التونة[88].

ومن الملاحظ أن الإيطاليين منذ أن ثبتوا أقدامهم على الأراضي الليبية، بل حتى قبل ذلك زمن التغلغل السلمي الإيطالي بليبيا، قد أخذوا يعملون للسيطرة على الاقتصاد الليبي، مع محاولة تطوير بعض هذه الصناعات بإدخال الآلات الحديثة، ولذلك نجدهم قد استحوذوا على نحو 80% من عدد المصانع، ونحو 37 % من عدد أصحاب الحرف، ونحو 40% من عدد الوحدات الصناعية في مجال البناء بمختلف أنواعها[89]، وبناء على ما تقدم من أرقام ومعلومات يتضح لنا أن سيطرة الإيطاليين على الاقتصاد الليبي سيطرة شبه كاملة

المبحث الرابع: النشاط التجاري.

كان للنشاط التجاري مكانة مهمة في الاقتصاد الليبي، فقد كان قسما كبيرا من المجتمع الليبي يزاول هذا النشاط، بالإضافة إلى موقع ليبيا على البحر المتوسط، وتوفر الموانئ على شواطئها، وتوسط موقعها أعطاها ميزة أن تكون حلقة وصل بين الشمال والجنوب بالنسبة للقارة الإفريقية وأوروبا، كل ذلك ساعد كثيرا على ازدهار الحركة التجارية فيها، وللنشاط التجاري بليبيا مجالان، التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

التجارة الداخلية:

وهو ذاك النشاط التجاري الذي يقوم داخل الأسواق المحلية المعروفة في المدن الليبية، ويتم فيه تبادل السلعة والمنتجات الزراعية والحيوانية، وفي الغالب تقتصر المعاملة في هذه الأسواق على البقالة الجزئية[90]، فإذا ما أخذنا على سبيل المثال مدينة زليطن نموذجاً للمنطقة الغربية [إقليم طرابلس] فقد كان يقام فيها سوق كبير يومي الإثنين والخميس قبالة القصر الحكومي وسط المدينة، وهو يعرف محليا بـ(حومة القضاء)[91]، وكانت السلع التي تباع في هذا السوق تشمل أنواع الحبوب القمح والشعير والقصب والذرة، والتمور والزيتون والفواكه والخضروات، واللحوم وغيرها من الزيوت والسمن والحصر والجلود[92]، ويبدو أنه لم تكن هناك أسواق متخصصة لبيع صنف معين حتى سنة 1902م، التي تم فيها إنشاء سوق متخصص لبيع الزيت والسمن وسائر الزيوت، من أجل المحافظة علي هذه الزيوت، وكذلك للمحافظة علي الصحة العامة[93]، ولم تكن هذه الأسواق تضم العنصر العربي الليبي فقط، فقد كان هناك منافس لهم في مجال التجارة وهم اليهود، خاصة في تجارة الذهب والفضة والأقمشة[94]، وهكذا ظهرت الأسواق المتخصصة في الانتشار ولا سيما في المراكز الحضارية، فمثلا كان في طرابلس سوق للحرير، وأخر للأقمشة القطنية وأخر للأقمشة الصوفية[95]، وسوق الثلاثاء والجمعة والأحد وسوق الترك وكذلك في بنغازي سوق الظلام[96]، وسوق الحيوان والسوق التجاري وسوق الفندق[97]، إلى غير ذلك من أسواق، وقد كانت هناك حركة تجارية بين المدن والمناطق الليبية مع بعضها البعض في كلا الإقليمين طرابلس الغرب وبرقة، وكانت هذه التجارة قائمة على نظام المقايضة[98]، وهكذا استمرت هذه الأسواق حتى مجئ الاستعمار الإيطالي، وبالتحديد من سنة 1913 م أخذ في جمع هذه الأسواق في سوق واحد في كل مدينة من أجل المراقبة الأمنية، وكذلك لجباية الضرائب للسلطات الإيطالية[99].

التجارة الخارجية.

تمتعت ليبيا بساحل طويل منحنٍ نحو الجنوب، جعل موانئها أقرب المنافذ للوصول إلى السلع الإفريقية، فضلا عن تعدد المحطات والاستراحات سواء على طول الطريق الساحلي أو في الطرق التجارية الصحراوية، والتي من أهمها الطريق الذي يربط مدينة طرابلس بغدامس والسودان الأوسط، والطريق الثاني يربط بين طرابلس مرزق ومنه نحو السودان، إلا أن أهم هذه الطرق

وأفضلها طريق بنغازي وواحات أوجلة جالو ثم الكفرة ومنها إلى السودان[100]،ومن السلع المحلية الليبية التي كانت تصدر عبر القوافل التجارية الصحراوية الجلود والصوف والحلفاء والملح، وأيضا المنسوجات الصوفية والحريرية وغيرها[101]، وكانت هذه التجارة مزدهرة فيما مضي إلا أنها أخذت في التقلص والاضمحلال ولاسيما في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلادي، بسبب قلة الاهتمام الدولي بالمنتجات السودانية، وتحول طرق المواصلات إلى منافد المحيط الأطلسي التي أصبحت أكثر أمنا وأقصر وقتا[102]، إلا أن الحركة الملاحية التجارية لم تتوقف وظلت مستمرة مع بريطانيا وفرنسا والنمسا وإيطاليا[103]، وزادت الأخيرة من حجم تبادلها التجاري مع ليبيا، خصوصاً في مرحلة التغلغل السلمي الذي قادها مصرف دي روما منذ افتتاحه سنة 1907م، حيث كانت نصف البضائع المستوردة إلى طرابلس بضائع إيطالية،[104] وعلى الرغم من أن إيطاليا كانت تحتل المركز الثالث بعد إنجلترا وفرنسا في التجارة الخارجية إلا أنها منذ سنة 1908م أصبحت في المرتبة الأولي في مجال التبادل التجاري مع ليبيا،[105] وهذه البيانات قريبة جداً لما أورده مالجيري،[106] والمعروف أن هذا التطور التجاري كان الهدف منه محاولة السيطرة على الاقتصاد الليبي من خلال سياسة التغلغل السلمي الإيطالي في ليبيا، وعلى كل حال فأنه سنة 1911م كانت تعمل في طرابلس الغرب في الاستيراد والتصدير خمس عشرة شركة وستة مصارف تجارية، وكذلك تسعُ وكالات تجارية[107]،ومن الطبيعي أن تكون هذه المؤسسات محتكرة من قبل الإيطاليين واليهود، وفى زمن الاحتلال الإيطالي من سنة (1912 – 1923م) كانت الإيرادات في ليبيا تجبى لخزينة الدولة من عدة جهات، أهمها الإيرادات الجمركية، والإيرادات المحلية، وإيرادات الدمغة والبريد، والجدير بالذكر أن ليبيا لم تملك أية ميزانية خاصة بها خلال فترة الاستعمار الإيطالي من سنة (1911 – 1920م) وجميع الإيرادات يتم تقديرها مع ميزانية المستعمرات الإيطالية في روما، ولم يبدأ العمل بميزانية مستقلة لليبيا إلا خلال السنة المالية (1920 – 1921م)،[108]وكانت الصادرات والواردات في الفترة من (1912 – 1923م) في تباين حتى أن الفرق بينهما كان شاسعا، فقد زادت نسبة الواردات عن الصادرات، فخلال الفترة من (1912 – 1915م) بلغت معدل الفارق بينهما $\frac{1}{11}$، واتسعت الهوة أكثر خلال سنتي (1916 – 1917م) حيث وصل إلى $\frac{1}{14}$ وبإطلالة سنة 1921م ارتفع مستوى الواردات مقابل الصادرات فوصل إلى $\frac{1}{6}$ [109]، وقد انقسمت المصروفات بليبيا في هذه الفترة إلى قسمين، أولهما: المصروفات العسكرية، وثانيها: المصروفات المدنية، ومما لاشك فيه إن المصروفات العسكرية كانت في تصاعد مستمر أكثر من المصروفات المدنية وهذا التصاعد راجع إلى عمليات المقاومة الليبية للمستعمر الإيطالي، والجدول التالي يوضح التباين بين المصروفات العسكرية والمدنية[ع]:-

المصروفات	1923/22 م		1925/24 م		1927/26م	
	برقة	طرابلس	برقة	طرابلس	برقة	طرابلس
المدنية	44،824	35،771	38،113	34،477	45،046	47،787
العسكرية	74،443	105،510	70،248	112،364	121،560	150،823
إجمالي المصروفات	119،267	141،281	108،361	146،841	166،606	198،610

(ع)- الشركسي، مرجع سابق، ص 65.

أما عن الواردات فمنذ سنة 1921م زادت العمليات التجارية للإيطاليين واليهود بسبب الرخص التي منحتها سلطات الاحتلال الإيطالي لهم ولبعض الأجانب لمزاولة الأنشطة التجارية والاقتصادية المختلفة، مع العلم أن نفراً قليلاً من العرب الليبيين قد منحوا رخصا محدودة لاستيراد العطور والبيض[110]، ونتيجة لهذه الأنشطة التجارية التي أدت إلى ارتفاع قيمة السلع المستوردة والجدول الآتي يوضح نشاط حركة الاستيراد للبضائع إلى ليبيا في الفترة (1919 – 1923م)(ق):-

السنة	قيمة البضائع المستوردة	ملاحظات
1919م	77،589،996	القيمة باللليرة الإيطالية
1920م	111،491،055	
1921م	105،927،979	
1922م	92،610،080	
1923م	142،197،366	

(ق)-contevolpi، op. cit.p.465 .

ومن خلال هذا الجدول يتضح أن عملية الاستيراد أخذت في التزايد، فبلغت قيمة البضائع المستوردة خلال سنة 1919م (77،589،966) ليرة إيطالية وأخذت هذه القيمة في التصاعد فوصلت سنة 1923م ما قيمته (142،197،366) أي بفارق (64،607،370) ليرة إيطالية.

أهم الصادرات الليبية:

لقد كان نشاط صيد الإسفنج مهما للاقتصاد الليبي والتجارة الخارجية، وهو يُعد في الماضي من الصناعات المحلية المربحة، ويجنى الإسفنج من السواحل الليبية، والإسفنج المستخرج من الساحل الشرقي للبلاد [برقة] أفضل مما يستخرج من المناطق الغربية [طرابلس][111]، وموسم صيد الإسفنج ينقسم إلى فترتين الصيفية تبدأ من شهر مارس حتى أكتوبر، والشتوية من شهر نوفمبر حتى فبراير، ويصدر المنتج منه إلى كل من اليونان وبريطانيا وهولندا وإيطاليا وتونس وغيرها[112]، وقد اهتمت الحكومة الإيطالية بهذا النشاط بعد الأتراك، وانشئوا في بنغازي شركة إيطالية لصيد

الإسفنج، ونظراً لعدم توفر الصيادين الفنيين لذلك تم جلب الصيادين اليونانيين، وفي بنغازي وحدها كانت هناك وكالتان لتسويق هذا المنتج لأوربا إحداها إيطالية والأخرى بريطانية [113]،وفي سنة 1919م تأسست الشركة الإيطالية (ايتاليانا)، وقد منحتها السلطات الإيطالية التصريح لممارسة نشاط استخراج الإسفنج على السواحل الليبية، من سواحل البومبا شرقا إلى غاية سرت غربا، وقد استخرجت هذه الشركة أنواعا من الإسفنج منها الكافالي وصيلأني وزيموكا[114]، كما اهتم فولبي الحاكم الإيطالي لليبيا بهذا النشاط، حيث كانت حصيلة إنتاج الإسفنج في مواسمه خلال الفترة (1919 - 1923م) على النحو الأتي[ل]:-

السنة	الموسم	إنتاج الإسفنج بالكيلو جرام
1919م	الصيف و الخريف	11،477
1920م	الصيف	3،983
1921م	الصيف	6،218
1922/21م	الخريف	1،244
1922م	طول العام	6،400
1923م	طول العام	5،400

(ل)- conte. volpi، p. 509. op. cit.

وقد تم تصدير مادة الإسفنج ما بين عامي (1919 - 1938م) من برقة بما يقدر ب(58،341) قنطارا[115]، وأصبح إنتاج البلاد السنوي من الإسفنج ما يعادل ست ملايين ليرة إيطالية[116].

ومن السلع التي كانت تصدرها ليبيا **(الحلفاء)** وهو نبات بري عرف في ليبيا منذ القدم، وهو متوفر في المنطقة الغربية للبلاد، وهذا النبات يدخل في عدة صناعات منها صناعة الحبال والسلال والحصر، وأهم صناعة لهذا النبات صناعة الورق، وقد صدرت منه ليبيا إلى بريطانيا في أواخر العهد العثماني الثاني حوالي ستة وأربعين ألف طن، ونظرا لمدخوله الجيد اهتمت الحكومة العثمانية به[117]، وأهم المناطق المنتجة لهذا النبات هي طرابلس والخمس وزليطن[118]،وقد أورد [بروشين]عند ذكره لنبات الحلفاء أنه كان يجمع في سواحل طرابلس وكذلك في الجبل الأخضر "وكانت تصدر بمجموعة (30 ألف طن خلال 1902 - 1911م) إلى انجلترا " وأن التجار البريطانيين يبيعون هذا المحصول الذي اشتروه من العرب الليبيين بضعف سعره،إلى أصحاب مصانع الورق في بلادهم[119]،وقد اهتم الإيطاليون بهذا النبات بعد توقف بسبب حركة المقاومة الليبية ضد الغزاة الإيطاليين، وأيضا لقيام الحرب العالمية الأولي (1914 - 1918م)، إلا أن الاهتمام بهذا المنتج بدأ من جديد سنة 1920م، وقد تأسست شركة إيطالية اهتمت بهذا المنتج وسميت شركة جني نبات الحلفاء المساهمة، برأس مال قدره (700،000) ليرة إيطالية، والجدول الآتي يبين كميات إنتاج الحلفاء في ليبيا خلال الفترة 1920 - 1934م[ن]:-

السنة	كمية الحلفاء بالطن
1920م	7،262
1921م	797
1922م	3،399
1923م	1،111
1924م	6،270
1925م	4،463
1926م	759

1927م	2،821
1928م	4
1929م	7،314
1930م	8،698
1931م	1،653
1932م	22
1933م	35
1934م	21

(ن)- Ernesto pomilio، L'AlfaElospartodella " libia، luglio، Tripoli"، 1938. p.19-21 .

ونقرأ من خلال هذا الجدول أن إنتاج هذا المحصول لم يكن ثابتا، بل كانت هناك سنوات ينخفض فيها الإنتاج مثل سنة 1931م وما بعدها، إلا أنه في سنة 1937م تحسن إنتاج الحلفاء وقدر المحصول ب(3،367) طنا جاهزة للتصنيع، و(45،205) طنا كمنتج خام، وفي ذات السنة تم تصدير ما قيمته (37،450) طنا[120]، أما وضع العرب الليبيين فقد أصبحوا في العهد الإيطالي مجرد عماله بأجور زهيدة لا يحصلون إلا على الفتات وكانت الاستفادة الكبرى يجنيها المستعمر الإيطالي.

كان الملح من أهم السلع التجارية التي تنتج في ليبيا، ويصدر للأسواق الأفريقية، ولأهميته ومردوده المادي الكبير اهتمت به الحكومة العثمانية، التي كانت تصدر منه سنويا حوالي (700،000) ليرة إيطالية، وكانت بنغازي أهم أسواق الملح حيث تتجمع فيها بكميات كبيرة منه ثم تصدر فيما بعد، فعند الاحتلال الإيطالي لمدينة بنغازي وجدوا بها حوالي(3000) طن من الملح المعد للتصدير، أي ما قيمته (300،000) ليرة إيطالية[121]، وفي سنة 1912م جمع منه بما يقدر(1،200) طن، أما في سنة 1913م فحصيلة ما جمع منه أتلفته سقوط الأمطار المفاجئة[122]، وبعد ذلك تطورت عملية جني الملح ودخل فيها الطابع الصناعي خصوصا بعد هيمنة السلطات الإيطالية عليه ابتداءً من سنة 1923م،ونتيجة لذلك ارتفعت حصيلة إنتاجه من حوالي (500) طناً سنوياً إبان الحكم العثماني إلى أربعة آلاف طن في السنة في العهد الإيطالي[123]، وحاولت الحكومة الإيطالية الاستفادة من الملاحات القريبة من مدينة بنغازي واستخراج الملح بوسائل حديثة، حيث توقع أن تنتج هذه الملاحات مع ملاحة كركورة حوالي (450) ألف طن من الملح[124]،أما في منطقة طرابلس فقد كان احتكار هذه السلعة من قبل السلطات الإيطالية، وجعلها تحت مؤسسة لاستغلال الملح، والتي كان يقدر معدل الإنتاج فيها ما بين (15-20) ألف طن سنويا.

وهكذا يستنتج أن إنتاج الملح في مدينة بنغازي وضواحيها أكبر مما ينتج منه في طرابلس وضواحيها[125]،وهذه المواد التي ذكرناها سابقا لم تكن هي فقط ما كان يصدر من ليبيا إلى الأسواق الدولية، فقد كانت هناك مواد أخري زراعية وحيوانية، إلا أن هذه المواد كانت بالنسبة للاقتصاد الليبي ذات مردود مالي جيد يفيد في دعم الاقتصاد الليبي.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن النشاط الزراعي والرعوي من أهم مصادر الدخل والغذاء للمجتمع الليبي، ولذلك امتهنها معظم السكان، وكانت للظروف المناخية تأثير مباشر في النشاط الزراعي والرعوي، حيث تلعب الأمطار دورا أساسيا في نجاحهما أو فشلهما، خصوصا زراعة الحبوب (القمح والشعير)، الذي يعتمد عليه السواد الأعظم من الليبيين، في حين لم تتطور الصناعة الوطنية على الرغم من أن معظمها كانت تتوفر موادها الخام محليا، واليد العاملة مثل صناعة السفن، والمنسوجات، وبعض المواد الغذائية، وبقيت على ما هي عليه حتى سنة 1935م، بعد أن أخضع الإيطاليون البلاد لسلطانهم فأقاموا العديد من المشاريع الصناعية التي أصبحت أكبر منافس للصناعات المحلية، ومن جهة أخرى استحوذت الحكومات التي سيطرت على ليبيا سواء العثمانية أو الايطالية على الحرف الأكثر مردودا ماليا مثل استخراج الملح، وصيد الأسماك، والتبغ وغيرها.

إن آلية حركة التجارة للمجتمع الليبي على الصعيدين الداخلي والخارجي تبدو مهمة للوقوف على حجم هذا النشاط، ودوره في حياة هذا المجتمع، وأن التجار اليهود كانوا جنبا إلى جنب مع التجار العرب الليبيين، يسود بينهم الوئام والتفاهم.

من خلال هذا الطرح بات واضحاً للمتابع لما توفر من معلومات سجلت عن المجتمع الليبي عبر الفترات الزمنية المتتابعة، يلمس من خلالها سمات أساسية في هذا المجتمع تزداد رسوخاً، من ارتيادهم على للمجالات المختلفة للنشاطات الاقتصادية التي توفرها ظروف بيئتهم واحتياجاتهم، وما تميزوا به من قدرة على التكيف مع الظروف والأزمات السيئة التي مرت بهم في هذه المرحلة العصيبة، وظل هذا الشعب حريصاً في الوقت ذاته على آن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعقيدته وأخلاقه في الإباء ورفض الذل والاستكانة والاستسلام للظروف الطبيعية أو الاستعمارية.

كما نأمل أن تنطلق الأجيال من هذا الإحساس الغامر الذي توقده هذه الرحلة مع الماضي، إلى التصميم على إحياء نهجه، واستمرار تقدم هذا الوطن الغالي بالعطاء والبذل، والتطوع والمبادرة للعون، والإصرار على التميز في المستوى، واحترام الوقت إيماناً بأن العمر هبة الله وأمانته، وهو أغلى ما يمتلكه البشر، فلابد من أن يستثمر بالعلم والبحث للارتقاء بالوطن نحو الأفضل.

والله من وراء القصد

قائمة المصادر والمراجع

1. عبدالعزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1971م، ص ص 92-93.
2. محمود ناجي، تاريخ طرابلس الغرب، ت عبد السلام ادهم و محمد الاسطي، منشورات الجامعة الليبية – كلية الآداب، بنغازي، 1970 م، ص 41.
3. محمد الحشا ئشي التونسي،رحلةالحتشائشي إلي ليبيا، تحقيق على المصراتي،دار لبنان،بيروت، 1965 م،ص ص 89،69.

4. احمد علي الفنيش، المجتمع الليبي ومشكلاته، دار مكتبة النور، طرابلس، 1967 م، ص 180.
5. إبراهيم احمد رزقانة، جغرافية الوطن العربي – المملكة الليبية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1964 م، ص 90- 97.
6. حسن الخياط " موارد المياه في سهل الجفارة بليبيا" مجلة كلية المعلمين، العدد الأول 1970م، الجامعة الليبية، بنغازي، ص 33.
7. انتوني جوزيف كاكيا، ليبيا في العهد العثماني، ت يوسف حسن العسلي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1946 م، ص 99.
8. شرف، مرجع سابق، ص ص 101 – 102.
9. شرف،المرجع سابق، ص ص 27 – 28.
10. جمال الدين الدناصوري، جغرافية فزان، دار ليبيا للنشر و التوزيع، بنغازي، 1967 م، ص ص 277 – 278.
11. عبدالقادر جامي، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى،ترجمة محمد الأسطى،دار المصراتي،طرابلس،1973م، ص 88 – 89.
12. احمد صدقي الدجاني، ليبيا فبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني (1882 – 1911)، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1971 م، ص 238.
13. جريدة طرابلس الغرب، العدد 770، بتاريخ 20 شوال 1313 هـ؛ جميل هلال، دراسات في الواقع الليبي، مكتبة الفكر، طرابلس، 1962 م، ص 120.
14. الهادي مصطفي بولقمة " الاستيطان الإيطالي في ليبيا " ضمن كتاب بحوث و دراسات في التاريخ الليبي، مرجع سابق،ص 423.
15. وثيقة بحوزة الباحث، تكرم بها مشكورين آل الدعوببزليطن.
16. سجل المحاكم الشرعية رقم 69، لسنوات (1925، 1938 م)، محكمة شمال بنغازي، ص 10.
17. محمد الطيب الأشهب، برقة العربية أمس و اليوم، مطبعة الهواري،القاهرة، 1946م، ص ص57- 58.
18. سجلات المحاكم الشرعية بدون رقم، لسنة 1329 هـ، أرشيف محكمة زليطن، ص25
19. جان ديبوا، الاستعمار الإيطالي في ليبيا – طرقه و مشاكله، ت هاشم حيدر، دار ليبيا للنشر و التوزيع، بنغازي، 1968 م، ص ص 66 – 67.
20. الاشهب، مصدر سابق، ص ص 57 – 58.
21. جريدة اللواء الطرابلسي، العدد 11، بتاريخ 18 ديسمبر 1919 م.
22. عقيله محمد البربار " مصرف روما ودور السلطات العثمانية في الوقوف ضد التسلسل الاقتصادي الايطالي إلى ليبيا 1907-1911م"مجلة البحوث التاريخية،العدد الثاني يوليو 1982م، مركز جهاد الليبيين،طرابلس، ص ص 240 – 241.
23. أحمد طاهرالزاوي، جهاد الإبطال في طرابلس الغرب،ط2،دار الفتح- بيروت،والسيد محمد الرماح بشينه- ليبيا،1970م، ص 67.
24. الزاوي،مصدر سابق، ص 67.

25. أ. أ. ايفانز بريتشارد، السنوسيون في برقة، ترجمة عمر الديراوي بوحجلة، مكتبة الفرجاني، طرابلس،د. ت، ص 63.
26. الاور، طرابلسلمانية البريطانية، تقرير القنصل الإنجليزي رقم (327) لسنة 1900 م، نقلا عن الصالحين جبريل الخفيفي، النظام الضريبي في ولاية طرابلس الغرب 1835 – 1912 م، منشورات مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 2000 م، ص ص 38 – 39.
27. جريدة طرابلس الغرب،العدد510،الصادر في 24.1.1945م،طرابلس؛ وثيقة رقم(98)،ملف الوثائق الاجتماعية،قسم الوثائق والمحفوظات،مركز جهاد الليبيين،طرابلس.
28. ن. أ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ت عماد حاتم، مراجعة ميلاد المقرحي، منشورات مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 2005م، ص 226.
29. مصطفي محمد الشركسي"مصادر الأراضي الزراعية في ليبيا خلال 1911-1923" مجلة الشهيد،العدد7-8 أكتوبر 1986-1987م،مركز جهاد الليبيين،طرابلس،ص65.
30. رودلفوغراسياني، برقة الهادئة، ت ابراهيم سالم بن عامر، ط 4، دار الجماهيرية، ليبيا، 1998 م، ص 129.
31. خليفة محمد التليسى، معارك الجهاد الليبي، المنشاة الشعبية للنشر، ليبيا، 1980م، ص 69.
32. انجيلو اديل بوكا، الإيطاليون في ليبيا، جـ 2،ت محمود على التائب، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1995 م، ص 349.
33. محمد ناجي و محمد فوزي، طرابلس الغرب، ت اكمال الدين محمد احسان، دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1973 م، ص 46 – 49؛ كاكيا، مرجع سابق، ص 141.
34. الدجاني، مرجع سابق، ص 241-243.
35. فرنسيس ماكولا، الغزاة، ترجمة عبدالحميد شلوف،الشركة العامة للنشر، طرابلس،1979م، ص 40.
36. وثيقة رقم (7)، ملف التمهيد للغزو، قسم الوثائق و المحفوظات، بمركز جهاد الليبيين، طرابلس.
37. الاشهب، برقة العربية، مصدر سابق، ص ص 54 – 55.
38. الاشهب،المصدر سابق، ص ص 56-57.
39. الأوراق البرلمانية البريطانية، مرجع سابق، ص 25.
40. محمد مصطفي الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1976م، ص ص 30- 31.
41. بروشين، مرجع سابق،ص39.
42. الشركسي، مرجع سابق، ص 31.
43. وثيقة رقم (105)، محفظة المخابرات المرسلة بين عموم الولاية، دار المحفوظات التاريخية، طرابلس.
44. بروشين، مرجع سابق، ص 28.
45. الأشهب، برقة العربية، مصدر سابق، ص 54.
46. الدجاني، مرجع سابق، ص 242.
47. سجل المحاكم الشرعية رقم (67)، دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ص 148.
48. الاشهب، برقة العربية، مصدر سابق، ص56.

49. الشيباني، مرجع سابق، ص ص 257 – 258.
50. صحيفة اللواء الطرابلسي، العدد (60) بتاريخ 28 أبريل، 1921 م.
51. كاكيا، مرجع سابق، ص 108.
52. الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا اثناء العهد الإيطالي، ص ص 37 – 38.
53. وهبي أحمد البوري، بنغازي في فترة الاستعمار الإيطالي، منشورات مجلس تنمية الإبداع الثقافي،الجماهيرية، 2004م،ص277.
54. وثيقة رقم (125)، ملفات النواحي الإدارية- ملف رقم (5)، دار المحفوظات التاريخية، طرابلس.
55. سجلات المحاكم الشرعية رقم (9)، دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ص 12 ؛ كاكيا، مرجع سابق،ص 112.
56. بروشين، مرجع سابق، ص ص 32 – 33.
57. كاكيا، مرجع سابق، ص 142.
58. ابوبكر عثمان الحضيري، فزان و مراكزها الحضارية عبر العصور، مركز دراسات و ابحاث شؤون الصحراء، سبها، 1989م، ص ص 199 – 200.
59. كاكيا، مرجع سابق، ص ص 123 – 124.
60. سجل المحاكم الشرعية رقم (55) لسنوات (1936، 1956م)، محكمة شمال بنغازي، ص 52.
61. ابن موسى، مرجع سابق، ص 153.
62. الديريكو تيجاني، مرجع سابق، ص 132 ؛ الاشهب، برقة العربية، مصدر سابق، ص 54.
63. تيسير ابن موسي،المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس،1988م، مرجع سابق، ص 153.
64. الشركسي، مرجع سابق، ص 36.
65. الدريكوالديجاني، مرجع سابق، ص ص 135 – 136.
66. الشركسي، مرجع سابق، ص 36.
67. عبد المجيد ابو تراب، اسرار المهن، مطابع الجهاد، دمشق، 1987 م، ص 328.
68. كاكيا، مرجع سابق، ص119.
69. الديريكو تيجاني،مرجع سابق، ص 139.
70. بروشين، مرجع سابق، ص 34.
71. وثيقة رقم (125)، ملفات النواحي الادارية – ملف رقم (5)، دار المحفوظات التاريخية، طرابلس.
72. ابن موسي، مرجع سابق، ص 154.
73. سجل المحاكم الشرعية رقم (8)، دار المحفوظات التاريخية، طرابلس، ص 5 ؛ كاكيا، مرجع سابق، ص146.
74. بروشين، مرجع سابق، ص34.
75. الفنيش، مرجع سابق، ص 191.
76. الشركسي، مرجع سابق، ص 34.
77. ديبوا، مرجع سابق، ص ص 198 – 199.

78. الفنيش، مرجع سابق، ص 184.
79. الشركسي، مرجع سابق، ص 34.
80. الديريكو تيجاني، مرجع سابق، ص 130.
81. سجل المحاكم الشرعية رقم (55)، لسنوات (1936، 1956م)، محكمة شمال بنغازي، ص 189.
82. سجل المحاكم الشرعية (بدون رقم)، لسنوات (1911، 1919 م)، محكمة شمال بنغازي، ص 13.
83. سجل المحاكم الشرعية رقم (42)، لسنتي(1927-1928 م)،محكمة شمال بنغازي، ص 305.
84. سجل المحاكم الشرعية رقم (53)، لسنتي(1914 -1915 م)،محكمة شمال بنغازي، ص 169.
85. سجل المحاكم الشرعية رقم (55)، لسنوات (1936، 1956 م)،،محكمة شمال بنغازي، ص 124.
86. الديريكو تيجاني، مرجع سابق، ص 188.
87. بروشين، مرجع سابق، ص 29.
88. الشركسي، لمحات من الاوضاع الاقتصادية في ليبيا اثناء الحكم الإيطالي، مرجع سابق، ص 31.
89. المرجع نفسه، ص 42.
90. الشيباني، مرجع سابق، ص 268.
91. سجلات المحاكم الشرعية، سجل سنة 1327 هـ، محكمة زليطن، ص 226.
92. سجلات المحاكم الشرعية، سجل سنة 1328 هـ، محكمة زليطن، ص 64.
93. جريدة طرابلس الغرب، العدد 1185، السنة السابعة و الثلاثون، طرابلس،1902.2.10م.
94. الشيباني، مرجع سابق، ص 268.
95. بروشين، مرجع سابق، ص32.
96. ابن موسى، مرجع سابق، ص 193.
97. سجلات المحاكم الشرعية رقم (298)،لسنوات (1930،1934م)، محكمة شمال بنغازي، ص 13.
98. بروشين، مرجع سابق، ص 38.
99. الديريكو تيجاني، مرجع سابق، ص 134.
100. الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، مرجع سابق، ص 251 – 263.
101. ابن موسى، مرجع سابق، ص 178.
102. رينو سلفاتور " تجارة طرابلس عبر الصحراء في العقد الأول من القرن العشرين " مجلة البحوث التاريخية، العدد الأول،يناير 1981 م، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، ص 78.
103. مالجيري، مرجع سابق، ص ص 32 – 33.
104. الشركسي، لمحات عن الاوضاع الاقتصادية في ليبيا اثناء العهد الإيطالي، مرجع سابق، ص12.
105. فرنشيسكو كورو، ليبيا اثناء العهد العثماني الثاني، ت خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1971 م، ص 92.
106. مالجيري،مرجع سابق،ص32.
107. بروشين،مرجع سابق،ص35.
108. الشركسي،لمحات عن الأوضاع الاقتصادية، مرجع سابق،ص ص62-63.
109. larinascitadellatripolitania، memoriestodi sui QuattroAnni di covernodelcontevolpi di Misurata. Mandadori Milano. 1926. P. 462

110.محمد ابراهيم لطفي المصري، تاريخ حرب طرابلس، مطبعة الامير فاروق، القاهرة، 1946 م، ص 338.

111.الديريكو تيجاني، مرجع سابق، ص 131.

112.بروشين، مرجع سابق، ص 29.

113.البوري، مرجع سابق، ص 115.

114. Roma. 1942. P. 180، Gugliemo.storiadellacolonizzazionedellacireniaca،Narducci .

115.narducci،147 – 146 .p.p .cit .op .

116.الشركسي، مرجع سابق، ص 33.

117.ابن موسي، مرجع سابق، ص ص179 – 180.

118.محمود ناجي، مرجع سابق، ص 39.

119.بروشين، مرجع سابق، ص 23.

120.Ernesto pomilio،21 p .cit.op .

121.الديريكو تيجاني، مرجع سابق، ص 137.

122.المرجع نفسه، ص 137.

123.الشركسي، مرجع سابق، ص 33.

124.البوري، مرجع سابق، ص 114.

125. الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا، مرجع سابق، ص 33.